نشرة صحفية من الأمم المتحدة

بيان من أداما دييِنغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، وجينِفر وِلش، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية، بشأن الوضع السائد في مدينة كوباني، بسورية

(نيويورك، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2014) يعرب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، أداما دييِنغ، والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالمسؤولية عن الحماية، جينِفر وِلش، عن قلقهما البالغ من الوضع السائد في مدينة كوباني، بسورية.

ويدين المستشاران الخاصان بشدة الاعتداءات التي تطال حياة السكان وسلامتهم الجسدية في سورية، بما فيها تلك الاعتداءات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد أدى الهجوم الأخير الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة عين العرب، المعروفة أيضاً باسم كوباني، الواقعة على الحدود الشمالية لسورية مع تركيا، إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى ونزوح جماعي للمدنيين.

وأوضح المستشاران الخاصان بأن ''أنباء وردت مفادها أن تنظيم الدولة الإسلامية وجماعات مسلحة أخرى ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية''. وقالا ''إن الوضع في كوباني يشي بوجود احتمالات شبه مؤكدة تدل على أن السكان في خطر وشيك يوذِن بتعرضهم لأعمال مماثلة''. إن هذا الوضع ''يقتضي من الجهات الفاعلة على اختلافها، الإقليمية منها والعالمية، اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة ومنسقة لضمان حماية السكان وتجنب احتمالات ارتكاب المزيد من الجرائم الوحشية''.

كما أبدى المستشاران الخاصان قلقاً بالغاً من وضع الأقليات الدينية والعرقية في المنطقة، مشيرَيْن إلى أن أفراداً من الطائفة الكردية قد فروا من المدينة بشكل جماعي. وأوضحا أن '' الهجوم الأخير يندرج ضمن نمط أوسع من أعمال العنف المقصودة التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات المسلحة ضد الأقليات الدينية والعرقية في كل من سورية والعراق''. وبالنظر إلى حالة الاستقطاب الطائفي والخوف من الاضطهاد السائدة، يحث المستشاران الخاصان جميع القادة، الدينيين منهم والسياسيين والعسكريين، على تحاشي أي خطاب قد يؤدي إلى تأجيج أعمال العنف. كما يهيبان بجميع الجهات الفاعلة إلى ''إيلاء اعتبار خاص لمساعدة الأقليات الدينية والعرقية، المستضعَف منها بوجه خاص''.

وحث المستشاران الخاصان جميع الجهات الفاعلة ”على الوفاء بالالتزام الذي توصل إليه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 والقاضي بحماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية“، وعلى التعاون في سبيل الوفاء بمسؤوليتها الجماعية عن الحماية. وفي هذا الصدد، أكد المستشاران الخاصان من جديد أن ”الجمهورية العربية السورية هي المسؤولة في المقام الأول عن حماية سكانها من الجرائم الوحشية“، وأعربا عن قلقهما من قُصورها المستمر دون القيام بذلك. وقالا أيضاً إن ”استمرار ارتكاب الجرائم الوحشية في سورية يؤكد الضرورة الملحة التي تحتِّم على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لكي يتخذ إجراءات فعالة لحل هذا النزاع“.

للإجابة على استفسارات وسائط الإعلام، يرجى الاتصال بـ:

ماريون أرنو
مسؤولة الاتصال
المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن توفير الحماية
http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser/
الهاتف: 6275 963 212 1+
البريد الإلكتروني: arnaud@un.org